العرب
الثلاثاء 2021/11/23
السنة 44 العدد 12249

لعبة جر الحبل بين الأحزاب الشيعية في العراق

فاروق يوسف
كاتب عراقي

"إما أن ينعم الجميع بالأمن والخير أو يُحرم الجميع". قائل تلك الجملة هو أبوحسين الحميداوي زعيم كتائب حزب الله في العراق. وهي تمثل واحدا من شعارات الأحزاب الخاسرة في الانتخابات الأخيرة التي تهدد بقلب الأوضاع إذا ما تم استبعادها من الحكم وحرمانها من الجزء الأكبر من غنائمها.

ذلك منطق العصابة التي يحرص أفرادها على أن يحذر بعضهم البعض الآخر في الوقت الذي لا تكف عيونهم عن النظر إلى الآخرين باعتبارهم العدو الذي يشكل وجوده مصدر خطر. الآخرون هنا هم الشعب العراقي الذي نقلت تقارير منظمات حقوق الإنسان أن نصف مليون من أطفاله مشردون في الشوارع يعتاشون عن طريق التسول.

التهديد بحرمان الجميع من الغنائم إذا لم تبق الأحزاب ترفل في نعيم مكتسباتها التي صارت بمضي الوقت حقوقا يشير إلى أن هناك أطرافا تستعد للحرب بغض النظر عن الرأي الإيراني المعلن

كانت العصابة قد عاشت زمنا خاليا من المنغصات والهموم في ظل ما يُسمى بالديمقراطية التوافقية التي لمت الجميع في سلة واحدة وجعلت الأطراف كلها تنعم بثروات العراق من غير أن يزيد شيء منها من أجل إنفاقه على البنية التحتية التي ظلت مدمرة، ناهيك عن زيادة مستمرة في أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل وبالأخص بين صفوف خريجي الجامعات.

بعد فوز التيار الذي يقوده مقتدى الصدر في الانتخابات صار لزاما أن يحدث انقلاب في تلك المعادلة الجاهزة. فنظام المحاصصة الحزبية "الطائفية" قد صار في حكم المنتهي بسبب فشله السياسي والفساد الذي هو العمود الفقري الذي يستند إليه الجسم السياسي لتحالفات هي في حقيقتها بيوت مافياوية كانت عاجزة عن إنتاج العناصر التي يمكن من خلالها أن تتجدد وتثبت قدرتها على احتواء تداعيات المشهد العراقي المتفجر.

لقد هُزمت أحزاب النظام الطائفي في أول مواجهة حقيقية مع الشعب في أكتوبر 2019 حيث أنها تخلت عن منصب رئيس الوزراء لتسلمه إلى رجل لا تثق به هو مصطفى الكاظمي والذي تتهمه بالولاء للولايات المتحدة ومعاداة إيران وهي تهمة تكفي لتصفيته جسديا لو لم يشكل الرجل لها طوق نجاة. وقد كان كذلك، ولكن مؤقتا في انتظار أن يلحق بها الشعب العراقي الهزيمة النهائية. وكانت ضربة الانتخابات إيذانا بإعلان النهاية.

قبل الانتخابات كان مشروع الأحزاب وهو مشروع إيراني يقوم على أن يتم إعلان موت نظام المحاصصة الطائفية لفشله وفساده تمهيدا لقيام نظام الغالبية الطائفية. تلك فكرة لطالما جهر بها نوري المالكي رئيس الوزراء الأسبق وهو أكثر الطائفيين تشددا في انحيازه إلى ضرورة استمرار النزاع الطائفي المسلح إلى يوم الدين. ومن الطبيعي أن يكون الحشد الشعبي الذي هو مجموعة من الميليشيات الشيعية الموالية لإيران هو جيش ذلك النظام. بمعنى أن نظام الأغلبية الطائفية هو الواجهة لدولة الحشد الشعبي.

حدث وأن انقلبت الآية وجاءت الانتخابات بنتائج تعكس على نحو نسبي واقع الحال الذي انتهى إليه النظام الطائفي والذي اتفق الجميع على فشله، غير أن الخلاصة لم تكن في صالح الميليشيات والأحزاب التي كانت تخطط من أجل الانقلاب على الشعب والذهاب بالعراق إلى الجحيم الإيراني. لقد هُزمت الأحزاب التي أدارت النظام الطائفي وحُرمت من إمكانية الاستفادة من موته. ولذلك تراجعت عن خططها السابقة وصار جل ما تتمناه أن تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الانتخابات. لا غالب ولا مغلوب ولتذهب الديمقراطية وأصوات الشعب والثلاثة مليارات دولار التي أُنفقت من أجل إجراء الانتخابات ولجان الرقابة الدولية إلى بلاد الواق واق. فالهدف أن يعيش المرتزقة في حالة صلح داخلي تحاشيا لقيام حرب شيعية – شيعية يُقال إن إيران غير راغبة في وقوعها. فهل ترغب الأحزاب في أن تتورط في حرب من ذلك النوع وفي مواجهة عدو رث غير أنه خشن هو مقتدى الصدر؟

التهديد بحرمان الجميع من الغنائم إذا لم تبق الأحزاب ترفل في نعيم مكتسباتها التي صارت بمضي الوقت حقوقا يشير إلى أن هناك أطرافا تستعد للحرب بغض النظر عن الرأي الإيراني المعلن الذي قد يكون عبارة عن محاولة منافقة لتضليل الرأي العام في العراق. فتلك الحرب إن قامت فإن إيران ستكون طرفا رئيسا فيها وقد تكمل من خلالها حرب الثماني سنوات التي وقعت في ثمانينات القرن الماضي.

مقتدى الصدر من جهته كونه الطرف المقصود بالتهديد يدرك أن الميليشيات والأحزاب الشيعية الخاسرة جادة في ما تقول. فمن الجنون تصديق أن تلك القوى الغارقة في الفساد سترضى بالذهاب إلى المعارضة والتخلي عن ملذات الحكم. لذلك كانت شروطه من أجل البدء بحوار جاد مع المهزومين تعجيزية ولن يقوى أحد منهم على تنفيذ جزء بسيط منها.

لعبة جر الحبل مستمرة في انتظار أن ينقطع الحبل فيما يظل نصف مليون طفل يتسولون في شوارع المدن العائمة على بحر من نفط.

معركة الوقت والإصلاح في الكويت

علي الصراف
كاتب عراقي

أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد رجل ورع وتقي. ولكن مشكلات الكويت لا ورع فيها ولا تقوى. وإلا ما تحول حزب الله إلى عقدة من عقد الحياة السياسية داخل البلاد، وعقدة أخرى في العلاقات مع السعودية؛ وإلا ما تحولت قضايا الإصلاح إلى صداع وطني دائم.

حزب الله منظمة إرهابية بعرف كل دول الخليج، إلا في الكويت. وبرغم أن الكويت سارعت إلى التضامن مع السعودية في الأزمة مع لبنان، إلا أن إطلاق سراح عناصر "خلية العبدلي" بعث برسالة مضادة، تقول: يمكن حتى لأبشع أنواع الأعمال الإرهابية، أن ينجو من العقاب، وأن تُفتح معه صفحة للتسامح.

وكان من عجائب المفارقات أن ألقت السلطات، عشية العفو، على خلية أخرى لجمع التبرعات لحزب الله في لبنان، ولتجنيد مقاتلين يذهبون إلى سوريا تحت راية حسن نصرالله.

هناك ما يبرر الاعتقاد بأن الشيخ مشعل الأحمد ولي العهد، بما يتوفر له من صلاحيات الآن، يستطيع أن يشق الطريق لمعالجة الأزمتين معا: الإصلاح السياسي، وخطر الإسلام السياسي بتياريه الشيعي والسني.

يحتاج الأمر إلى فهم لطبيعة الاختلالات البنيوية في البلاد، أولا، ثم لموقعها الإقليمي.

تبدو الكويت بالنسبة إلى تياري الإسلام السياسي، الشيعي والسني، وكأنها بطن رخو، يسهل التمدد فيه، بل ويسهل تهديده، وزعزعة استقراره، بل وحتى هدمه، أو إلحاقه بإيران، ضمنيا على الأقل.

الكويت التي تبدو لهذين التيارين وكأنها كيان هش، هي التي جعلت من نفسها كذلك، بعجزها عن الإصلاح.

في وقت من الأوقات، قدمت شخصيتان أكاديميتان معروفتان هما عبدالله النفيسي وعبيد الوسمي ما صار يُعرف باسم "وثيقة الكويت" إلى نائب الأمير، في ذلك الوقت، الشيخ نواف الأحمد.

هذه الوثيقة دعت، من بين ما دعت، إلى محاربة الفساد، وإعادة تشكيل السلطة القضائية، والتوافق على نظام انتخابي انتقالي جديد، ووضع حلول لأزمات البلاد الاقتصادية، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني، والعفو الشامل ليكون بمثابة إعلان عن بدء عهد جديد.

العفو الذي أصدره الأمير نواف الأحمد، كان بداية جيدة، إلا أنها سبقت باقي الترتيبات، مما يشير إلى أن صحة ذلك الرجل الورع لم تسعفه للنظر في تغييرات تبلغ في أهميتها مستوى الثورة لردم كل الفجوات التي تُبقي البلاد عرضة للاضطرابات والنزاعات السياسية، وتجعل "حبلها على الغارب"، لترعى إبلها حيثما تشاء.

الشيخ مشعل يمكنه أن ينهض بالمسؤولية ليُعيد الخِطام إلى موضعه. وهو يمتلك الآن ما يكفيه من الصلاحيات، لكي يدخل في نقاش عميق مع النخبة الكويتية المتنورة التي يمكنها أن تساعده في قيادة مسارات الإصلاح.

الفساد، الذي يبدو كلمة عامة، يعرف الكويتيون من أين تمتد فروعه، فإن لم يمكن ملاحقة الذين أثروا على حساب البلاد في الماضي، فإن صفحة العفو الشامل قد تكفي، لطيهم معها، إذا ما أمكن وضع نهاية لكل مظهر من مظاهر الفساد، من بعد ذلك. وهو ما يبرر الحاجة إلى إصلاح مؤسسات القضاء، وإلى إقامة هيئة وطنية لمكافحة الفساد، يمكنها أن تطال كل المتهمين به، حتى ولو كانوا جزءا من الأسرة الحاكمة.

والفسادُ أصلٌ لكل خراب. وهو إحدى أهم التعلات التي يركن إليها الذين لا يريدون للكويت إلا الخراب، سواء تحت راية حزب الله، أو حزب الإخوان المسلمين.

"وثيقة الكويت" ليست مُغنية بالضرورة عن كل نقاش. لقد أضاعت الكويت ما يقرب من نصف قرن وهي تائهة بين النوايا الحسنة والتطبيقات الفاسدة، إلا أن النخبة الوطنية بوسعها أن تخوض في عصف ذهني للنظر في كل مفصل من مفاصل الإصلاح المطلوب وأسسه وضماناته وغاياته وسبل المحافظة عليه، لجعل الاستقرار مستداما لما بقي من هذا القرن على الأقل.

هناك أزمة اقتصادية تزيد في ثقل موازين المأزق، حيث تستثمر المئات من المليارات خارج مجالات التنمية الداخلية. كما أن المواجهات السياسية التي أسقطت العشرات من الحكومات، الواحدة تلو الأخرى، قد حان الوقت لها أن تقف عند حد، بما يجعل من البرلمان شريكا حقيقيا في إدارة البلاد. ولكن ليس بالضرورة هذا البرلمان بالذات. ذلك لأن البلاد بحاجة إلى رؤية سياسية قائمة على ركائز جديدة، لا تعتمد على مجرد "الانتخابات" لكي تتسلل منها عصابات الإسلام السياسي.

الإصلاحات قصيرة اللحاف لن توفر المخارج الكافية من دوامة الأزمات والتعثر هو الذي يوفر لتيارات الإسلام السياسي أن تستضعف الكويت لتحولها إلى مجال حيوي يدور في فلك إيران أو فلك تنظيم الإخوان

المطلوب، برلمان يتوافق مع رؤية الإصلاح، لا برلمانا هو بمثابة استمرار للأزمة.

هذه الرؤية يتعين أن تكون جزءا من ذلك العصف الذهني الذي تخوضه النخبة تحت قيادة ولي العهد.

أحد الأصوات الوطنية البارزة، ناصر الدويلة، دعا إلى تصنيف حزب الله كـ"منظمة إرهابية"، قائلا إنه ما لم تصنف حكومة الكويت حزب الله اللبناني كمنظمة إرهابية، "فإن مسلسل سقوط أبنائنا في فخ التعامل مع الحزب من باب محاربة إسرائيل، سوف يستمر". ولكنه دعا الكويتيين، من السنة أو الشيعة إلى عدم الانتماء لأي حزب أو منظمة أجنبية "مهما اتفقنا معها في المبادئ والأفكار".

الصريح، هو أن إصلاحات قصيرة اللحاف لن توفر المخارج الكافية من دوامة الأزمات. والتعثر هو الذي يوفر لتيارات الإسلام السياسي أن تستضعف الكويت، لتحولها إلى مجال حيوي يدور في فلك إيران أو فلك تنظيم الإخوان. وكلاهما فلك واحد في النهاية، يدفع بالكويت خارج مدارها الوطني الطبيعي، وبكل تأكيد، خارج مدارها الخليجي.

الشيخ مشعل لا يمتلك الصلاحيات والوقت للخوض في نهضة إصلاحية شاملة فحسب، ولكنه يمتلك الدعم الخليجي أيضا. وعلاقاته الشخصية بقادة السعودية والإمارات والبحرين وقطر وعمان تجعله موضع ثقة، بأنه يستطيع أن يعيد البلاد لتدور في فلكها الصحيح.

الإصغاء للنخبة الوطنية، لا للطامعين بالنفوذ، ولا لأهل الفساد من داخل الأسرة أو خارجها، هو الشيء المُلحّ. وأصواتها لا يصح أن تبقى صرخة في واد، لأن ما يليها سيكون نفخة في رماد.

وما من أحد إلا ويعرف أن الإصلاح يتطلب مقدارا هائلا من الجرأة على الباطل، وأوجه الباطل في الاضطراب الراهن كثيرة، مع الأسف.

الاختلالات البنيوية التي تعانيها الكويت ليست مستحيلة على الإصلاح. ولكن انتظارا يدوم عشر سنوات أخرى، سوف لن يُبقي في البلاد ما يمكن إصلاحه. الكويت يمكن أن تنهار بسهولة إذا ما تداعت واردات النفط. لا توجد حقيقة أكثر وضوحا من ذلك. والوقت بين الكويت وبين هذه الحقيقة ليس بعيدا على الإطلاق.